 

**مقدمة في السياسات الاقتصادية**

|  |
| --- |
| التكليف النهائي |

2021-2022

الطالب: رشيد العزوزي المشرف: د أحمد ذكر الله

تؤثر منهجية وفلسفة استخدام الأدوات السياسة المالية للدولة في العديد من القطاعات الحيوية الاقتصادية والاجتماعية، مثل معدل النمو الاقتصادي، والتوظيف أو التشغيل وكذلك الاستثمار الأجنبي /المحلي ناهيك عن مكافحة الكساد ومواجهة الفقر. فالمقصود بالسياسة المالية؟ وكيف يتم تأثيرها؟

رغم كثرة التعريفات يمكن القول إن السياسة المالية عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها دولة ما لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، بنية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، بهدف كسب معركة التنمية التي تتطلب شجاعة أصحاب القرار.

قرار يعول فيه على تغيير معدلات الضرائب ومستويات الإنفاق الحكومي من أجل التأثير على الطلب، وبعد ذلك يتم التأثير على النمو الاقتصادي، الذي يكون له بالغ الأثر على قطاعات أخرى مهمة مما يكسبه قيمة إضافية.

ويكتسب الاقتصاد قيمةً إضافيّةً بسبب دور السياسة الماليّة في تحقيق وتعبئة الموارد الماليّة للتمكن من تمويل المشاريع التي يعد القسم الأكبر منها مشاريع تنمويّة تهدف لتحسين مستوى البنية التحتيّة، كما يتم التأثير على الاقتصاد من خلال السياسة المالية تشريعا وتنفيذا

السياسة المالية للدولة التي تشرع من قبل مجلس الشعب، وتنفذ من قبل السلطة التنفيذية في إطار من التعاون والتكامل لإدارة الطلب الكلى والتأثير على محددات العرض الكلى من خلال النفقات العامة والايرادات العامة على امل تحقيق النتائج المرجوة التي على رأسها رفع النمو الاقتصادي.

تعلب السياسة المالية دورا إيجابيا في تحقق النمو الاقتصادي، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وفي كل الأحوال يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية، فبالنسبة للاستثمار القطاع الخاص.

هذا القطاع الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال، على الدولة تحفيز الأفراد على الادخار وتوجيهم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية لأنها مطالبة بأن يكون لهذا النمو الاقتصادي أثر في محاربة البطالة وإيجاد فرص توظيف / تشغيل للمواطنين خاصة فئة الشباب في العالم العربي، وعلى الخصوص من حاملي الشواهد العليا.

تسعى الدولة الى احداث نمو اقتصادي متكامل، من خلال استراتيجية تعتمد على زيادة كل من مستوى التوظف والتشغيل الشامل للموارد، وخاصة الموارد البشرية من خلال العمل على تخفيض معدلات البطالة ويتم ذلك من خلال النفقات العامة، التي توجه الى المشروعات القومية كثيفة العمالة، وهنا يمكن للاستثمار المحلي والأجنبي سواء خاصا كان أو عاما أن يساهم في إيجاد الحلول.

يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية، حيث أن المدخرات

المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، قد يكون مباشرا أو غير مباشر توجد داخل البلد المضيف، وبعبارة أخرى هي الاستثمار في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب، سواء بملكية كاملة أو بحصة تكفل السيطرة على إدارة المشروع، وغالبا ما تكون في صورة مشروعات تمارس نشاطها في البلدان النامية أو فروع لشركات أجنبية في الخارج.

يتمثل الاستثمار الأجنبي غير المباشر في القروض الخاصة، التي تقدمها الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد، وكبار المصدرين، وغيرهم من الموردين الأجانب لتوريد سلع وخدمات الدول النامية، أو تلك التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية الخاصة كتسهيلات مصرفية لتمويل العجز في حصيلة النقد الأجنبي.

/ اكتتاب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم والسندات التي تصدرها الدولة المقترضة، أو تلك

التي تصدرها المشروعات التي تقوم بها الدولة على ألا يكون هؤلاء المستثمرين الحق في الحصول

على نسبة من الأسهم تعطيهم الحق في إدارة المشروع.

تساهم السياسة المالية في المحافظة على النشاط الاقتصادي في الدولة، خاصة وقت الكساد أو وقت الرواج وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية، ليس من الناحية النظرية فقط، بل و أيضا من الناحية التطبيقية.

من المعلوم أن الموازنة العامة قد تكون متوازنة أو قد تكون فيها فائض أو عجز، من هنا بإمكاننا أن نتبع السياسات المالية التالية وفقا لما ذكر النشاط الاقتصادي المختلفة، كالزيادة في الإنتاج والعمالة والدخل، وبما أن الاقتصاد يمر بدورات اقتصادية متفاوتة، كان لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي، فبإمكانها مثلا أن نتبع السياسات المالية.

تزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال، وتكون الإعانات الحكومية أما على شكل نقدي أو على شكل عيني أو على شكل بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع و خدمات تحددها الدولة، كالحصول على ملابس، حليب، ، صحة، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق كما يحفز على الاستثمار و يزيد من العمالة.

إن التسريع في سداد جزء من القروض العامة وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها، يعني إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي، وفيما يتعلق لمن يحمل السندات الحكومية، فإن سداد هذه القروض العامة لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول هؤلاء الأفراد الحاملين لهذه السندات الحكومية، ولا أثر على صافي مجموع هذه الأصول.

ومع ذلك يؤدي توسع الحكومة في إقامة نظم التأمينات الاجتماعية مباشرة لإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة، وذلك من خلال الاشتراكات التي تحصل عليها من المستفيدين من خدماتها بالإضافة إلى المساعدات التي تحصل عليها من طرف الدولة، وتستفيد منها الطبقات الفقيرة على شكل تأمينات صحية، وتأمينات ضد البطالة، والعجز، والشيخوخة، وهذا يساهم في تقليل الفوارق بين الطبقات؛

كما تؤدي النفقات العسكرية الاستثمارية الحكومية إلى التأثير على توزيع الدخل الوطني بين القطاعات الصالح الطبقة الفقيرة، ذلك لأن الاستثمارات الحكومية - التي تمول غالبا عن طريق الإيرادات المتأتية من الضرائب التصاعدية التي تفرض على دخول الطبقة الغنية- تهدف بالدرجة الأولى لبناء الهياكل الأساسية الاقتصاد، وإتاحة الفرصة لزيادة المشروعات الإنتاجية والتوسع فيها؛ مما يؤدي لاستيعاب المزيد من الأيدي العاملة ورفع مستويات دخول العاملين بوجه عام، وبهذا تقل الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة.

على كل حال ان الموازنة العامة تعتبر اداة رئيسية تؤثر على الاقتصاد القومي فهي تتحكم في الطلب الطلبي وتتحكم في العرض الكلى ومن ثم فهي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي ومعدل النمو وعلى مدى الاستقرار ويجب أن يحدث تنسيق بين السياسة المالية والنقدية حتى يحدث استقرار اقتصادی وتحدث التنمية الشاملة.